

Distr.: General
15 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وطلب إليَّ أن أقدّم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويُقدَّم هذا التقرير عملا بذلك القرار.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – برزت علامات واضحة على حدوث تقدم في الحالة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى في أواخر عام ٢٠١٧، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتعزيز سلطة الدولة في المقاطعات، وزيادة التعاون بين المؤسسات الوطنية، وإرساء الأساس لإقامة عملية سياسية أكثر شمولا. وقد شاب هذا التقدم، مع ذلك، استمرار العنف في بعض أنحاء البلد، فضلا عن مواطن الضعف المزمنة في عمل مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تقويض النشر الفعال لهيكل الدولة خارج بانغي. واستمرت ممارسات مثل استخدام اللغة المؤججة للمشاعر والوصم الإثني والتلاعب بالعواطف الدينية تؤدي دورا تحريضيا في الحياة السياسية الوطنية ووسائط الإعلام، مما ينشئ بيئة يظل فيها خطر الاضطرابات الإثنية مرتفعا.

٣ – وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، خلال زيارتي الأولى إلى إحدى عمليات حفظ السلام بصفتي الأمين العام، قمت بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى لأعرب عن تضامني مع شعب أفريقيا الوسطى. واجتمعت مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، وممثلو المجتمع المدني والمنابر الدينية، من بين جهات أخرى. واجتمعت أيضا مع المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني في بانغاسو. واستمعت إلى العديد من الآراء بشأن العملية السياسية، والحالة الأمنية، والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني. وطوال تلك المناقشات، كان من الواضح أن غياب وجود للدولة خاضع للمساءلة في أجزاء من البلد يؤدي إلى تفاقم مزيج معقد من التحديات، ويشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق مصالحة طويلة الأجل.

٤ – وأُحرز تقدم جدير بالثناء في نشر الإدارة الجديدة للمقاطعات في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، فإن ١٤ حاكما من أصل ١٦ من حكام المقاطعات و ٦٣ نائبا





من أصل ٧١ نائبا لحكام المقاطعات تولوا مناصبهم، بدعم كبير من البعثة. وفي بعض الحالات، اعترضت فصائل الجماعات المسلحة الرئيسية على نشر أولئك الإداريين، مما تطلب إجراء مشاورات مكثفة من أجل تيسير قبولهم محليا. وفي هذا السياق، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعلنت *الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى* عن قبولها لحكام مقاطعات فاكاغا، ونانا غريبيزي، وبامينغي – بانغوران. وذكرت الجبهة الشعبية أن قرارها اتُّخذ استجابة لنداءات من المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وقبل جولة المشاورات الثانية لفريق ميسري المبادرة.

٥ – وأقامت الحكومة والجمعية الوطنية علاقات عمل بناءة بينهما، كما يتضح من إجازة الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨ التي حدثت في توقيت جيد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الجمعية عقد جلسات مع رئيس الوزراء، مما أتاح إمكانية إجراء حوار منتظم والدفع في اتجاه الحكم الرشيد.

٦ – وفي حين تنفذ الحكومة حملات للتوعية في جميع أنحاء البلد، واصل الرئيس فوستان تواديرا إشراك حكومات المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك القيام بزيارتين إلى كل من تشاد في تشرين الأول/أكتوبر، لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسودان في كانون الأول/ديسمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، زار أعضاء الجمعية الوطنية إنجمينا من أجل التوقيع على اتفاق للتعاون البرلماني، وفي كانون الأول/ديسمبر، استضافت جمهورية أفريقيا الوسطى الدورة الثامنة لمنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

الدعم المقدم إلى عملية السلام

٧ – عقد فريق ميسري المبادرة الأفريقية الجولة الأولى من اجتماعاته مع الجماعات المسلحة المعترف بها التي يبلغ عددها ١٤ جماعة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، بهدف اكتساب فهم أفضل لمواقفها. وخلال المشاورات، أعربت جميع الجماعات المسلحة عن قبولها صون السلامة الإقليمية للبلد، واحترام المؤسسات الوطنية، والاعتراف بشرعية الحكومة. وقدمت منظومة الأمم المتحدة دعما مكثفا للمشاورات. ويعتزم الفريق بدء جولة ثانية من المشاورات في منتصف شباط/فبراير.

٨ – وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، ركزت البعثة على تعزيز مبادرات السلام والحوار المحلية في المناطق ذات الأولوية من أجل المساعدة في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ المبادرة الأفريقية. وتم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار وخريطة طريق لإنهاء العنف في بريا وفي مقاطعة كوتو العليا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بعد أسابيع من المشاورات التي أجراها حاكم المقاطعة، بدعم من البعثة. وأنشأ الحاكم لجنة للمتابعة لضمان عدم وجود أسلحة في البلدة وإزالة حواجز الطرق. ووقعت المليشيات المرتبطة بمليشيات ”أنتي بالاكا“ وقوات جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (3R) المسلحة في بوار على اتفاق لوقف الأعمال العدائية في كانون الأول/ديسمبر، قامت بتيسيره السلطات الوطنية بدعم من البعثة ومركز الحوار الإنساني. ولقد اتضحت صعوبة رصد هذه الاتفاقات المحلية، رغم إيجابيتها، واتسم تنفيذها بعدم الانتظام، خاصة بسبب الهجرات الموسمية.

٩ – وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي سياق عملية مشتركة نفذتها البعثة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبعد تشجيع قوي من المبادرة الأفريقية والبعثة، وافقت جماعة الثورة والعدالة، التي يقودها الوزير السابق أرميل سايو، على نزع سلاحها بالكامل وفقا للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتصبح بذلك أول جماعة مسلحة تقوم بحل نفسها طوعا.

المصالحة الوطنية

١٠ - ظلت جهود المصالحة الوطنية تتعرض للإعاقة بسبب دورات العنف الطائفي التي تنخرط فيها مختلف المجتمعات المحلية، بما في ذلك الصدامات المسلحة بين الجماعات المسلحة من ائتلاف سيليكا السابق وكذلك بين تلك الجماعات والجماعات المسلحة التابعة لأنتي بالاكا والمليشيات المرتبطة بها. وصممت البعثة دعمها لمبادرات السلام والمصالحة المحلية بهدف التركيز على التحديات الماثلة أمام حماية المدنيين، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، واستعادة سلطة الدولة، بما يشمل منع العنف والحد منه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت لجان السلام المحلية في مختلف المقاطعات باعتماد استراتيجيات للمصالحة لكل من بانغاسو وبريا وزيميو. وتولت وزارة التعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبعثة تيسير اتفاقات مع المجتمعات المحلية سمحت للسلطات بإجراء الامتحانات المدرسية في كل من بانغاسو، وبريا، وأوبو، ورافاي. ودعمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الجهود بمشاريع للأشغال العامة كثيفة اليد العاملة وذات أهداف محددة تعمل على تيسير التماسك الاجتماعي وتمهد لعودة المشردين داخليا.

١١ - ومع ذلك، مع بداية فصل الجفاف، أخذت حالات عدم الثقة والخصومات بين المجتمعات المحلية تتأثر على نحو متزايد بهجرات الماشية وأنشطة الجماعات المسلحة الساعية للسيطرة على مسارات تنقل الماشية. واستجابة لذلك، حشدت البعثة اللجان المحلية المعنية بتنقل الماشية في مقاطعتي أوهام وأوهام - بيندي للمساعدة على منع نشوب النزاعات.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٢ - في تقريري السابق، وجهت الانتباه إلى تزايد العنف الطائفي وارتفاع خطر التطهير العرقي في أجزاء من البلد. وبينما تستمر هذه التوترات، اتسمت الفترة الأخيرة بحدوث انخفاض في العنف الطائفي وازدياد في عدد المواجهات بين الجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالهجرة الموسمية. ويظل التنافس في السيطرة على الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية الدافع الرئيسي للعنف فيما بين الجماعات المسلحة.

١٣ - وفي الجزء الغربي من البلد، مع إعادة فتح مسارات تنقل الماشية، اشتبكت قوات أنتي بالاكا على نحو متكرر مع رعاة الفولاني في مقاطعة مامبيري - كاديي بعد أن قام مسلحون من الفولاني بنهب قرى قرب غامبولا، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين.

١٤ - ونجحت البعثة في إجلاء قوات جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (3R) من بوكارانغا والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى من بانغ في تشرين الثاني/نوفمبر، لتنهي بذلك دوامة من العنف بين هاتين الجماعتين والميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا. وأسهم الاتفاق المبرم بين جماعة العودة والمطالبة وإعادة التأهيل (3R) والجماعات المحلية لأنتي بالاكا، الموقع في بوار، في تحسين حالة الأمن عموما في المنطقة.

١٥ - وفي أوهام - بيندي، فإن الجماعة المنشقة عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والتي أنشئت مؤخرا المعروفة باسم الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى اشتبكت مع قوات جماعة الثورة والعدالة حول السيطرة على الأراضي والطرق التجارية. وبالتحالف مع مليشيات مرتبطة بأنتي بالاكا، شنت قوات جماعة الثورة والعدالة هجمات استهدفت الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى ومجتمعات المسلمين

المدنيين في الفترة بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر و ٤ كانون الثاني/يناير حول باوا، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وتشرد ١ ٢٠٠ شخص داخليا. وخلال الهجمات من أجل استعادة الأراضي، قامت قوات الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى أيضا بمهاجمة مدنيين حول باوا وأحرقت آلاف المنازل، بل وقرى بأكملها في بعض الحالات. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة عملية عسكرية، اشتركت في قيادتها سريعا بعد ذلك القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأسفرت تلك العملية عن انخفاض وجود الجماعات المسلحة حول باوا.

١٦ - وإلى الشرق من تلك المنطقة، في مقاطعة أوهام، اشتدت المواجهات بين ميليشيات أنتي بالاكا والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى من أجل السيطرة على باتانغافو، حيث قامت الحركة بتدمير قريتي أووغو وكامباكوتا على نحو شبه كامل تقريبا في يومي ١٩ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي، بما في ذلك تشريد نحو ٢ ٠٠٠ مدني. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ ١٣ كانون الثاني/يناير، امتدت الاشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى وجماعة الثورة والعدالة إلى محور ماركوندا - كوكي في مقاطعة أوهام، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى القرى المجاورة التي لا تزال تحت سيطرة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى.

١٧ - وفي الجزء الأوسط من البلد، فإن ممثلين عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، و*تجمع الجمهوريين*، وفصيل تابع لأنتي بالاكا، و*الاتحاد الوطني من أجل أفريقيا الوسطى*، قاموا بتشكيل تحالف مؤقت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في إيبي، مما أدى إلى تحسن مؤقت في حالة الأمن في مقاطعتي أواكا وكوتو السفلى. وثبتت صعوبة تنفيذ الاتفاق بسبب تباين المصالح الاقتصادية والانقسامات داخل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وعلى سبيل المثال، في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، أسفرت الاشتباكات في إيبي بين فصائل متناحرة من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى عن عدد غير محدد من الإصابات وعن نزوح ١٥ ٠٠٠ شخص من المدنيين. ومما يبين هشاشة الاتفاق، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، أفادت تقارير بأن عناصر من اتحاد الوطنيين الكونغوليين قتلت زعيم تجمع الجمهوريين.

١٨ - وواصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى تخريب إعادة نشر سلطات الدولة في مقاطعات بامينغي - بانغوران، وفاكاغا، ونانا - غريبيزي. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت عناصر مجهولة الهوية صاروخا على معسكر البعثة في كاغا باندورو، احتجاجا فيما يبدو على وصول حاكم المقاطعة الجديد. وانفجرت القذيفة دون وقوع إصابات أو أضرار. بالإضافة إلى ذلك، قام أنصار الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بإحراق المباني الإدارية في أعمال شغب عنيفة احتجاجا على وصول حاكم المقاطعة.

١٩ - وفي الجزء الشرقي من البلد، ظلت مقاطعة مبومو تمثل مصدر قلق كبير بسبب استمرار التوترات بين اتحاد الوطنيين الكونغوليين والميليشيات المرتبطة على نحو فضفاض بأنتي بالاكا، على ما يبدو بدافع من التنافس على الإيرادات غير المشروعة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت ميليشيات مرتبطة بأنتي بالاكا قرية بومبولو، وهي قرية معظم سكانها من الفولاني، فقتلت ٢٦ مدنيا على الأقل. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وقعت اشتباكات بين جماعات أنتي بالاكا أسفرت عن مقتل محمد نغادي، وهو قائد ميليشيا مرتبطة بأنتي بالاكا، وفرار قائد ميليشيا مرتبطة بأنتي بالاكا هو روماريك مادانغو والقبض عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، مع تزايد التوترات بين قادة الميليشيات، قام قائد أنتي بالاكا المحلي، المعروف باسم ”بيري - بيري“، بتسليم نفسه إلى البعثة حيث نُقل لاحقا إلى

بانغي للمحاكمة. ويعتقد أن بيري بيري ونغادي ومادانغو متورطون جميعا في مقتل خمسة من حفظة السلام في يونغوفونغو في أيار/مايو ٢٠١٧، وفي الهجمات المستمرة على الطائفة المسلمة في بانغاسو. وبدعم من الأمم المتحدة، تقوم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بإعداد طلب لتسليم مادانغو.

٢٠ - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تطورت الحالة في بانغاسو إلى نزاع منخفض الحدة. وتواصل البعثة توفير الحماية لقرابة ١ ٥٠٠ شخص غالبيتهم مدنيون مسلمون نازحون في البعثة الكاثوليكية. وواصلت جماعة أنتي بالاكا شن هجمات منتظمة ضد المشردين داخلياً، وكذلك ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحفظة السلام. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، هاجم رجال مسلحون رئيس لجنة السلام والمصالحة في بانغاسو.

٢١ - وظلت منطقة امبومو وكوتو السفلى بيئة صعبة بصفة خاصة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ولبعثة الأمم المتحدة على السواء نظرا لأن الميليشيات المرتبطة بجماعة أنتي بالاكا واصلت شن الهجمات على قوافل المعونة في ١٠ مناسبات منفصلة، قُتل خلالها أحد حفظة السلام وأُصيب أربعة منهم بجروح. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُوفد حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة مؤقتاً إلى موبايي لتعزيز مناطق الاضطراب التي تحتاج إلى الحماية حول كوتو السفلى.

٢٢ - وفي كوتو العليا، ظلت أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة تشكّل تهديداً خطيراً للمدنيين. ولا تزال ظروف الأشخاص الذين يبلغ عددهم ٧٣ ٠٠٠ شخصا، والذين تشردوا داخليا في بريا منذ أيار/مايو ٢٠١٧، على حالها بصفة عامة. وتفاقمت التوترات الإثنية بفعل الاقتتال المتكرر بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والميليشيات المرتبطة بجماعة أنتي بالاكا للتنافس على السيطرة على جبي الضرائب غير المشروعة على الطرق المؤدية إلى بريا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت الميليشيات المرتبطة بأنتي بالاكا نقطة تفتيش تابعة لبعثة الأمام المتحدة أمام مخيم PK3 للنازحين، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام. وأطلقت السلطات المحلية في بريا، بدعم من البعثة، خريطة طريق للسلام في كوتو العليا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر بهدف احتواء العنف. وانضم ائتلاف سيليكا السابق إلى المبادرة، في حين لم يوقّع سوى بعض الميليشيات المحلية المرتبطة بجماعة أنتي بالاكا على الاتفاق.

٢٣ - وما انفك جيش الرب للمقاومة يشكّل تهديداً للمدنيين في الجنوب الشرقي. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر يُفترض أنها تابعة لتلك الجماعة قرى واختطفوا خمسة مدنيين في مقاطعتي امبومو وكوتو العليا.

٢٤ - وعلى النقيض من الحالة في بعض أجزاء البلد، ظلت الحالة الأمنية في بانغي مستقرة نسبياً. وتواترت شائعات بأن هناك عناصر مخربة عنيفة تسعى لزعزعة الاستقرار، لكن تبيّن أنها لم تكن صحيحة. ويمكن تصنيف معظم الحوادث المبلغ عنها في بانغي على أنها أفعال إجرامية. وفي الدائرة الثالثة في بانغي وقعت اشتباكات متفرقة بين الميليشيات بدافع الصراعات الداخلية على السلطة والتنافس على الضرائب غير القانونية. وتشكّل هذه التوترات خطراً على المدنيين، كما اتضح من هجومين بالقنابل اليدوية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الثاني/يناير أسفرا عن مقتل ما مجموعه ستة أشخاص وإطلاق هجمات انتقامية.

٢٥ - وكان موظفو بعثة الأمم المتحدة وممتلكاتها هدفاً أيضاً لأعمال عنف على أيدي السكان المحليين في بانغي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نتيجة لحادث مرور قاتل عُزي خطأ إلى إحدى مركبات البعثة،

قامت جماعات عنيفة من الغوغاء برشق مركبات الأمم المتحدة بالحجارة طوال اليوم، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من حفظة السلام وتدمير ثلاث من مركبات البعثة.

تفعيل عمل قوات الأمن الداخلي والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٢٦ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع وزير الدفاع على وثيقة مفهوم النشر للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، التي بينت المبادئ والمتطلبات الخاصة بتدريب القوات المسلحة الوطنية من قبل بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي. ويتوخى المفهوم نشر تلك الكتائب المدربة تدريجياً، في سياق الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة. ويحدد المفهوم أيضا آلية للتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة التدريب وشركاء آخرين. وتمشياً مع القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)، تنسّق بعثة الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية وبعثة التدريب وشركاء آخرين لوضع خطة لدعم إعادة النشر التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المدرَّبة تلك وقوات الأمن الداخلي، وكذلك إدارة وتخزين التبرعات من الأسلحة والذخائر. وقد نُشرت مفرزة أولى تضم ٧٠ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تلقت التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أوبو في تشرين الثاني/نوفمبر. ونشرت الحكومة ٧٢ جندياً إضافيين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى باوا للعمل مع بعثة الأمم المتحدة على حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من ضعف الدعم اللوجستي والإمدادات، فإن هؤلاء العناصر أظهروا درجة مشجعة من الانضباط والشفافية والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُهدفت مباني الأمم المتحدة وقوافلها بصورة مباشرة، ولا سيما في جنوب شرق البلد ووسطه، ١٣ مرة. وتعرّض الموظفون الوطنيون والدوليون لتهديدات بالاختطاف وللسطو والتخويف. ووقع ١٢٣ حادثاً أمنياً كان له علاقة مباشرة بموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك ٦٣ هجوماً مسلحاً خطيراً وتهديدان بالقتل و ٦١ حادث مرور. وفقد اثنان من حفظة السلام حياتيهما في هجمات عدائية، وأصيب ١٦ منهم بجروح (منها ١١ إصابة نتيجة هجمات عدائية). وفُرضت قيود مؤقتة على حركة أفراد الأمم المتحدة في بعض المواقع نتيجة ارتفاع مستويات الخطر.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٨ - لا تزال الحالة الإنسانية حرجة، فأكثر من نصف سكان أفريقيا الوسطى، أي حوالي ٢,٥ مليون شخص، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من مليون من ذلك العدد يقيمون في مقاطعات مابيري - كاديي وأواكا وأوهام وأوهام - بيندي. ويُذكر أن نسبة المواطنين المحتاجين إلى مجموع السكان في جمهورية أفريقيا الوسطى هي من أعلى النسب في العالم، ونصف هؤلاء تقريباً أطفال دون سن الثامنة عشرة.

٢٩ - وأدى تصاعد العنف خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧ في مقاطعات كوتو السفلى وامبومو العليا وامبومو إلى ارتفاع عدد المشردين داخلياً ليصل المجموع إلى أكثر من ٦٨٨ ٠٠٠ شخص، أي زيادة بنسبة ٧٠ في المائة في عام واحد. وزاد عدد اللاجئين بنسبة ٢٦ في المائة، ليتجاوز عددهم ٥٤٥ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة. وفي نهاية عام ٢٠١٧، نتيجة للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى،

فإن أشخاصا مجموعهم ١,٢٤ مليون شخص، فيما يمثّل أكبر عدد مسجل حتى الآن، قد تشردوا قسراً، ليصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا.

٣٠ - وأدى انعدام الأمن والنزوح المتكرر إلى انخفاض بنسبة ٥٨ في المائة في إنتاج المحاصيل وارتفاع أسعار الأغذية وارتفاع خطر سوء التغذية. ويعاني شخص من بين كل شخصين في البلد من انعدام الأمن الغذائي. وتشكّل البيئة الصحية مصدر قلق بالغ أيضاً، حيث إن ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية تفتقر إلى مياه الشرب و ٨٠ في المائة تفتقر إلى المراحيض. ومما يدلّ على الحالة الصحية الحرجة أن معدل وفيات الأمومة يبلغ ٨٨٢ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية وأن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يصل إلى ١٣ في المائة. وفي نهاية عام ٢٠١٧، أُغلقت ٥٠٠ مدرسة بسبب انعدام الأمن، مع تردي الأوضاع بصفة خاصة في مقاطعات كوتو السفلى وكوتو العليا وامبومو العليا وامبومو، حيث أُغلقت جميع المدارس تقريباً.

٣١ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لحشد المانحين، فإن الأنشطة الإنسانية لا تزال تعاني من نقص التمويل. فلم يموَّل من خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ سوى ٣٨,٧ في المائة، مما يعني عدم تغطية ٦١,٣ في المائة من الاحتياجات. وطُلب من خلال النداء الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا لعام ٢٠١٨ مبلغ ٥١٥,٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات المتزايدة مقارنة بالسنة الماضية. وعلى الرغم من محدودية الموارد، واصلت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني القيام بالأنشطة المنقذة للحياة والأنشطة الحاسمة الأهمية. ففي عام ٢٠١٧، استفاد حوالي ٥٧ ٠٠٠ طفل من أنشطة تعليمية، وتلقّى أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص المساعدة الغذائية الطارئة، وحصل ١,٤ مليون شخص على مياه الشرب، وتم إسكان ٥٥ ٠٠٠ أسرة في مرافق للمأوى في حالات الطوارئ.

٣٢ - وقُتل ١٤ عاملاً في مجال تقديم المعونة في عام ٢٠١٧، مما جعل جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أخطر الأماكن للعمل الإنساني على صعيد العالم. ونُقل ما مجموعه ٢٩٧ عاملاً في مجال العمل الإنساني مؤقتاً بسبب انعدام الأمن في عام ٢٠١٧، ثم أعيدوا إلى المناطق التي تمت فيها استعادة الهدوء. وأعاق النزاع بين الجماعات المسلحة والافتقار إلى البنى التحتية وصول المساعدات الإنسانية بصورة كبيرة.

٣٣ - ونسبة لاستمرار النزاع لم تحدث سوى عودة بطيئة لمجموعات المشردين داخلياً واللاجئين إلى قراهم الأصلية. إذ لم يعد سوى ٤٥ ٠٠٠ لاجئ من أفريقيا الوسطى إلى قراهم الأصلية في عام ٢٠١٧. ويؤدي بطء وتيرة أنشطة الإنعاش والتنمية الداعمة لعودة تلك المجموعات من السكان إلى تفاقم الحاجة إلى الأنشطة الإنسانية. وتُبذل جهود لتحسين الصلة بين العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة الإنمائية، كما يتم إجراء تحليل مشترك للاحتياجات بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة.

خامساً - حماية المدنيين

٣٤ - ظل السكان المدنيون، ولا سيما الأقليات، أكثر من يرزح تحت وطأة العنف. وواصلت البعثة تعزيز جهود الإنذار المبكر والاستجابة، وكذلك التنسيق المدني - العسكري، وتنظيم التقييمات المشتركة، ونشر أفرقة الحماية المشتركة، وإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. لكن على الرغم من هذه الجهود، فإن قدرة البعثة على الاستجابة لا تزال ضعيفة، ومردّ ذلك أساساً إلى أثر ضعف البنية التحتية للطرق على التنقل.

٣٥ - ووضعت البعثة مع وكالات الأمم المتحدة عدة خطط محلية متكاملة للحماية، صُمِّمت لاحتواء العنف وإحياء الحوار بين الطوائف وإيلاء الأولوية لاستراتيجيات عودة الأشخاص المشردين واستئناف الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة حرية تنقل السكان المدنيين. فعلى سبيل المثال، وفرت البعثة التدريب على استراتيجيات الحماية للمجتمعات المحلية المختلفة في زيميو بمقاطعة امبومو العليا، فأنشأت مداخل لتنفيذ أنشطة الوساطة والتماسك الاجتماعي.

٣٦ - وواصلت البعثة تحديد المناطق ذات الأولوية التي تحتاج إلى مزيد من قدرات الحماية، ولا سيما لمنع العنف المتصل بتنقل الماشية، مع كفالة شمول الاستراتيجيات الأمنية المحلية للمدخلات المجتمعية من خلال مجموعة الحماية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أُوفد فريق متكامل مؤقت تابع لبعثة الأمم المتحدة إلى باتانغافو بمقاطعة أوهام استجابة لأعمال عنف استهدفت المدنيين. وأُوفد حفظة سلام تابعين للبعثة إلى منطقة بانغاسو في كانون الأول/ديسمبر، وكذلك إلى موبايي بمقاطعة كوتو السفلى، في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى باوا بمقاطعة أوهام - بندي، في كانون الثاني/يناير، لتعزيز مناطق الاضطراب التي تحتاج إلى الحماية.

٣٧ - ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تخلصت البعثة من ٥٢٤ ٨١٢ قطعة من الذخائر والأجهزة المتفجرة، وعقدت جلسات تثقيف بمخاطرها لصالح ٥١٦ ٢١ مستفيداً.

سادساً - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

٣٨ - منذ إقرار الحكومة للاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عُيِّن ١٤ حاكم مقاطعة و ٦٣ نائب حاكم. ودعم هذه الجهودَ التخطيطُ والبرمجة المتكاملين بين الوزارات المعنية والسلطات الوطنية ذات الصلة، بما يشمل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين. وبدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعكف الحكومة على إنجاز عملية لرسم خريطة لوجود الدولة من أجل إيلاء الأولوية لنشر الخدمات الأساسية.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، تَواصلت الجهود الرامية إلى إعادة إنشاء المحاكم العادية. وقد بدأت ٢٤ محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف تعمل الآن على المستوى الأساسي، منها ١٢ محكمة خارج بانغي. وعلى الرغم من أن التحديات الرئيسية هي في المقام الأول سياسية، فإن معوقات تنفيذية من قبيل ضعف قدرة الدولة على التنسيق والثغرات في تمويلها تهدد بتقويض عملية إعادة إنشاء المحاكم هذه. وقد قدّمت بعثة الأمم المتحدة الدعم السياسي والأمني واللوجستي على نطاق واسع لعمليات النشر هذه وهي تعمل لكفالة قبولها على الصعيد المحلي. وفي إطار هذه الجهود، نفّذت البعثة مشاريع مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتهيئة البنى التحتية العامة.

٤٠ - واستجابة للتحديات الشديدة المتعلقة بالحماية في أوبو وزيميو بمقاطعة امبومو العليا، أُوفد ٧٠ فردا من القوات المسلحة، تلقّوا تدريباً من بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي وخضعوا للفحص والفرز في إطار سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، للعمل إلى جانب قوات بعثة الأمم المتحدة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، أُوفد ٩٠ عنصراً من قوى الأمن الداخلي إلى بامباري و ٢٥ إلى بانغاسو لاستعادة القانون والنظام.

العدالة وسيادة القانون

٤١ - اتخذت خطوات هامة لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما عن طريق استئناف جلسات المحاكمات الجنائية في محكمتي الاستئناف في بانغي وبوار، فضلا عن إحراز تقدم في عمليات اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، والتحقيق معهم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في الجلسة الثالثة التي عقدتها محكمة الاستئناف في بانغي لنظر القضايا الجنائية منذ عام ٢٠١٥، أدين لأول مرة عدة أفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة. وحكم على زعيم بارز من ميليشيات ”أنتي بالاكا“، وهو رودريغ نغايبونا المعروف باسم ”الجنرال“ أنديلو، بالسجن مدى الحياة؛ وحكم على فرد آخر من أفراد ميليشيات ”أنتي بالاكا“ بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وحكم غيابيا على عضوين من أعضاء ائتلاف سيليكا السابق، بتهمة قتل قاض. وفي محكمة الاستئناف في بوار، تم البت في ٤٢ قضية خلال أول جلسة تعقد لنظر القضايا الجنائية منذ عام ٢٠٠٨، مما أسفر عن صدور ٦٢ إدانة فردية.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت البعثة ٢٧ شخصا يشتبه في ارتكابهم مختلف الجرائم، بما في ذلك جرائم الاختطاف، والاغتصاب، والقتل، والسطو المسلح، والتعذيب، والحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية، والنهب والتآمر الجنائي، وذلك باستخدام التدابير المؤقتة العاجلة. وبسبب الافتقار إلى البنى التحتية القضائية والإصلاحية خارج العاصمة، وبطلب من الحكومة، قامت البعثة بتيسير نقل ٢٥ مشتبها بهم إلى السجون في بانغي وقدمت المشورة بشأن التحقيقات والإجراءات القضائية.

٤٣ - واستمرت الجهود الرامية إلى تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، على الرغم من التأخير في بدء التحقيقات، الذي ارتبط بتعيين ضباط الشرطة القضائية التابعين للمحكمة وفحصهم، واعتماد مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ونُشر تسعة قضاة من بين الأحد عشر قاضيا المسؤولين عن قيادة أنشطة التحقيق والملاحقة القضائية. وعُيِّن رئيس قلم المحكمة، ولا تزال عملية اختيار نائب رئيس قلم المحكمة جارية.

٤٤ - واستمرت إزالة الصبغة العسكرية عن نظام السجون، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووزعت وزارة العدل ٣٤ موظفا مدنيا على السجون الحالية، في حين سلمت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى سجن بوار إلى الإدارة المدنية. وفي كانون الثاني/يناير، أطلقت السلطات الوطنية حملة لتوظيف ١٥٠ من الأفراد المدنيين الجدد في السجون وبدأت في تنفيذها في بانغي وبوار وباسانغوا. ويشكل الاكتظاظ، المتفاقم نتيجة تدهور الأوضاع في السجون، تحديا كبيرا في سجن نغاراغبا والسجن التابع له في كامب دي رو، وكلاهما يأوي ما يزيد على ٢٠٠ في المائة من قدرتهما الاستيعابية. وتواصل البعثة التنسيق مع وزارة العدل والجهات الشريكة لتحسين إدارة السجون وأمنها، وتعزيز ظروف الاحتجاز، مع السعي لدى الحكومة من أجل زيادة الموارد المالية وإدارتها بطريقة تتسم بالشفافية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٥ - ريثما يتم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وللمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية للمضي قدما بالعملية السياسية، واصلت بعثة الأمم المتحدة إعادة تركيز مساعدتها في هذا المجال، مع مراعاة ديناميات الجماعات المسلحة وحالات الأمن المحلية. واختتم المشروع التجريبي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سبعة مواقع، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: سلم ٤٤٠ مشاركا ينتمون إلى ١٢ جماعة مسلحة ٣٦٠ قطعة سلاح، و ٣٧٦ قطعة من

الذخائر المتفجرة المختلفة، و ٢٢٠ ٥ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة؛ وتجري بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي تدريبا يستفيد منه ٢٤٠ مشاركا من أجل إدماجهم في القوات المسلحة؛ بينما انضم ٢٠٠ شخص إلى برامج إعادة الإدماج المجتمعي.

٤٦ - وجرى اعتماد زيادة في التركيز على مشاريع الحد من العنف داخل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد دعما لاتفاقات السلام المحلية وكذلك جهود السلام الأوسع نطاقا، بما في ذلك بناء القدرات من أجل تسوية النزاعات المحلية ومنع العنف، وحماية المدنيين، وجمع الأسلحة. وجرى توسيع نطاق برنامج أولي اختتم في بانغي ومقاطعة أوهام - بيندي استفاد منه ٠٠٠ ١٠ مشارك ليشمل ١٠٠ ٨ مشارك إضافي، مع التركيز على المناطق التي شهدت نزاعات مؤخرا وحيثما تنتشر الميليشيات المحلية، بما في ذلك بامباري، وبانغاسو، وباتانغافو، وبوار، وبريا، وكاغا - باندورو.

إصلاح قطاع الأمن

٤٧ - يتواصل وضع إطار استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن من خلال التنفيذ الجاري للاستراتيجية الوطنية. وشرعت اللجنة التقنية الوطنية التي ينسقها مستشار إصلاح قطاع الأمن الوطني، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصياغة خمس خطط قطاعية بشأن العدالة والإصلاحيات، والجمارك، والمياه والغابات، والاتصالات، والاستخبارات.

٤٨ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع الرئيس تواديرا على مرسومين بشأن تنظيم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وهيئة الأركان العامة ومهامهما. ويسند المرسومان مهام الأمن العام إلى القوات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٣١٣ ١ فردا من أفراد القوات المسلحة، ليصل المجموع إلى ١١٣ ٧ فردا من أصل ٧٣٥ ٧ فردا مسجلا. وأحرز التدريب التشغيلي الذي تقدمه بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي تقدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث اكتمل، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تدريب الكتيبة الثانية، وبدأ، في كانون الثاني/يناير، تدريب الكتيبة الثالثة.

٤٩ - وأنجزت السلطات الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مناهج التدريب والفحوص الطبية لتدريب ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك المجندين. وبدأت أكاديمية الشرطة في بانغي، التي أعيد تأهيلها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستضافة المتدربين من الشرطة.

٥٠ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تدريب أفراد قوات الدفاع والأمن على إدارة الأسلحة والذخائر. ووسعت أيضا مستودع الذخائر في معسكر كاساي في بانغي وأكملت إعادة تأهيل ستة مستودعات للأسلحة في بانغي.

سابعا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت حالة حقوق الإنسان نتيجة استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الأمن الداخلي. ووثقت بعثة الأمم المتحدة ٢٨٣ ١ انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، مقارنة بـ ٨٠٩ انتهاكات خلال دورة الإبلاغ السابقة، حيث تضرر من هذه الانتهاكات ٣٠٢ ١ ضحية، من بينهم ٧٩٧ رجلا و ١١٧ امرأة و ١٩١ طفلا (١٣١ صبيا و ٦٠ صبية) و ١٩٧ ضحية مجهولة الهوية.

وشملت أكثر الانتهاكات شيوعا أعمال القتل، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحرية، وحالات الاختطاف، وتجنيد الأطفال، وتدمير الممتلكات المدنية، وشن الهجمات على المدارس، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٥٢ - وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن أكثر من ٣٣ في المائة (أو ٤٣٤ حالة) من جميع تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وهي: فصائل ائتلاف سيليكا السابق (٢٠٠ حالة)؛ وميليشيات ''أنتي بالاكا'' (١٤٨ حالة)؛ وفصيل العودة والمطالبة وإعادة التأهيل ("3R") (٢٣ حالة)؛ وتحالف جماعة الثورة والعدالة/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٢٣ حالة)؛ وجيش الرب للمقاومة (٢١ حالة)؛ والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى (٣ حالات)؛ والحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى (حالتان)؛ وغيرها من جماعات الدفاع الذاتي المنظمة (١٤ حالة). وكانت قوات الأمن الوطني مسؤولة عن ٣٢٧ انتهاكا، منها ٣٠٦ حالات احتجاز تعسفي نُسبت ١٩٩ منها إلى الدرك، بينما نُسبت ١٢٣ حالة منها إلى الشرطة.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من ٠١١ ٥ فردا من قوات الدفاع والأمن وموظفي الخدمة المدنية والجماعات المسلحة، مستخدمة جميع البيانات المتاحة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، والانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والسجلات الجنائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت بعثة الأمم المتحدة تقارير التحقق عن ٧٠٠ من المجندين الجدد من الشرطة والدرك، و ٢٥٤ ٣ من ضباط الشرطة والدرك المسجلين، و ٧٦٠ مشاركا في المشروع التجريبي المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ٨١ من ضباط الشرطة القضائية للمحكمة الجنائية الخاصة، و ١٦ حاكم مقاطعة، و ٢٠٠ من أفراد القوات المسلحة. ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت البعثة أيضا ٢٨ تقييما للمخاطر وتحققت من ٤٦٠ فردا من أفراد قوات الأمن الوطني، حيث تم في سياق ذلك استبعاد ثلاثة أفراد من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة.

٥٤ - وواصلت المحكمة الجنائية الخاصة وضع استراتيجيتها المتعلقة بالملاحقة القضائية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تقديم وثائق حقوق الإنسان، بما يشمل تقرير حصر مسائل حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥ الذي أصدرته البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة ١٢٠ وثيقة من وثائق حقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية استجابة لطلبات من المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة مشاورات مع الوزارات التنفيذية والجهات الشريكة الوطنية بغرض إعادة تنشيط الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية بغية دعم عمل الحكومة في صياغة استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية.

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٥٥ - وثقت بعثة الأمم المتحدة ٧٣ حادث عنف جنسي متصل بالنزاعات شمل ٨٦ ضحية، مقارنة بـ ٥٥ حادثا وقع في الفترة السابقة. ويبدو أن غالبية أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات حدثت بدوافع انتهازية، على الرغم من أن البعض الآخر يمكن أن يكون مدفوعا بالكراهية الإثنية، أو قد يشكل أفعال حرب متعمدة.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٦ - لا تزال ممارسات تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستخدامها لهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم تمثل مسألة تبعث على القلق البالغ. بيد أن الجماعة المسلحة المسماة الاتحاد الوطني من أجل أفريقيا الوسطى أطلقت، بناء على أمر توجيهي، سراح ٧٣ صبيا أُرسلوا إلى مركز عبور تموله اليونيسيف في بامباري لأنشطة إعادة الإدماج ريثما يتم اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم بها. وواصلت بعثة الأمم المتحدة بناء قدرات مراكز التنسيق المعنية بحماية الطفل والمخصصة للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. وتمثلت نتيجة ذلك فيما يلي: جرى فصل ٦٣ طفلا (٥٠ في المائة منهم صبايا) عن الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وائتلاف سيليكا الجديد في كاغا - باندورو. وأطلق سراح ٢١٦ طفلا آخر (من بينهم ١٠١ صبية) من حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في بيراو، وسُرح ذاتيا ٠١٣ ١ طفلا (٣٣٨ صبية و ٦٧٥ صبيا) من الميليشيات المرتبطة بمليشيات ”أنتي بالاكا“. وتم تسليم جميع الأطفال المعنيين إلى اليونيسيف والمنظمات الشريكة من أجل إدراجهم في برامج إعادة الإدماج اللاحقة، على الرغم من أن الافتقار إلى التمويل اللازم لإعادة الإدماج على المدى الطويل يؤثر سلبا على جهود حماية الأطفال.

ثامنا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

٥٧ - تظهر أحدث الأرقام أن أداء الاقتصاد الكلي كان دون التوقعات حيث لا يزال الوضع الأمني يكبل النمو إذ يعيش ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في فقر مدقع. وكان نمو إيرادات الدولة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ أقل مما كان متوقعا، وهو قريب من المتوسط الأفريقي البالغ نسبة ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ألقت الأزمة بظلالها على توقعات النمو لعام ٢٠١٨. وتتوقع ميزانية عام ٢٠١٨ زيادة قدرها ٤٠,٨ في المائة في العجز الوطني، بالنظر إلى أن من المتوقع أن تنخفض إيرادات الدعم على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء، في حين ستزداد النفقات بسبب توسيع تشكيلة الحكومة وإنشاء مؤسسات جديدة. وتظل تعبئة الموارد على الصعيد المحلي أقل بكثير من عتبة المرونة اللازمة من أجل التخطيط للتوسع في القطاعات الاجتماعية الرئيسية، وهو ما يجعل البلد معتمدا إلى حد كبير على توفر موارد خارجية، ويحد من حيز الاستثمارات الرأسمالية الجديدة.

تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل

٥٨ - عقدت الحكومة، في يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أول استعراض سنوي للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل. وافتتح الرئيس تواديرا هذه المناسبة أمام الجمعية الوطنية، مشاطرا رؤيته بشأن تولي زمام إنعاش البلد على الصعيد الوطني، ومشيرا إلى التحديات التي تواجه التنفيذ، مثل التأخير في مختلف الوزارات وقلة عدد مقدمي الخدمات المحليين لتنفيذ المشاريع.

٥٩ - ويجري، حتى الآن، تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام بميزانية مجموعها ١,٨ بليون دولار، بمعدل إنجاز يقدر بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وتعتبر الركيزة ٣ من الخطة (تنشيط الاقتصاد من خلال الزراعة والبنى التحتية) أقل الركائز تقدما بمعدل إنجاز نسبته ٧ في المائة في عام ٢٠١٧.

٦٠ - وأعربت الجهات الشريكة عن قلقها من أن بطء معدل التنفيذ يمكن أن يقوض المكاسب المحتمل تحقيقها في سبل كسب العيش وإمكانية الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية. علاوة

على ذلك، كشف استعراض الركيزة ١ من الخطة (السلام والأمن والمصالحة الوطنية) عن ثغرات حرجة في تمويل قطاع الأمن.

إدارة الموارد الطبيعية

٦١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت كل من وزارة التعدين وبعثة الأمم المتحدة ببعثة مشتركة إلى بيربيراتي، المنطقة الخضراء التي حددتها عملية كيمبرلي، من أجل استكشاف إطار يكفل رقابة وطنية وفرض الضرائب على الإيرادات المتأتية من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ودعمت البعثة أيضا بعثات التقييم الميداني التي اضطلعت بها الوزارات الرئيسية في مجال إدارة الموارد الطبيعية ووضع استراتيجية يتم تولي زمامها وطنيا من أجل التصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع.

تاسعا - قدرات البعثة

ألف - العنصر العسكري

٦٢ - حتى ١٠ شباط/فبراير، كانت البعثة قد نشرت ١٠ ٦٦٥ فردا عسكريا يمثلون ٩٠ في المائة من إجمالي القوام المأذون به البالغ ١١ ٦٥٠ فردا موزعين على ١١ كتيبة مشاة، وسرية قوات خاصة، وسرية لقوة الرد السريع، ووحدة طائرات مسيرة من دون طيار، وعدة وحدات للدعم، فضلا عن سرية شرطة عسكرية، وأربع سرايا هندسية، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وسرية إشارة، وثلاث وحدات للطائرات العمودية، بما في ذلك وحدة للطائرات العمودية القتالية. وقد شكلت النساء نسبة ٥,٤ في المائة من الأفراد العسكريين. وواصلت البلدان المساهمة بقوات تحسين معدات وحداتها واكتفائها الذاتي. غير أن العدد المتزايد من مناطق الاضطراب قد أدى إلى انتشار قواعد العمليات المؤقتة والدائمة، مما أضعف الإمكانات المتاحة للقوات لإظهار القوة. وأنشأت البعثة مهابط للطائرات العمودية قادرة على العمل ليلا في سبعة مواقع، بالإضافة إلى الموقعين المنشأين أصلا في بانغي.

باء - عنصر الشرطة

٦٣ - حتى ١٠ شباط/فبراير، نشرت البعثة ٢ ٠٤٤ من أفراد الشرطة، أو ما نسبته ٩٨,٢ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٨٠ فردا، كان منهم ٣٨٠ من فرادى ضباط الشرطة (من بينهم ٥٠ امرأة، وهو عدد يمثل نسبة ٩٥,٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ فرد)، و ١٠ وحدات شرطة مشكلة، ووحدتان لدعم عمليات الحماية تضمان ١ ٦٦٤ ضابطاً (من بينهم ١١٢ امرأة، وهو عدد يمثل ٩٩,٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١ ٦٨٠ فردا). وخارج بانغي، نُشر ما مجموعه ١١٣ من فرادى ضباط الشرطة في ١١ موقعاً، ونُشرت أربع وحدات للشرطة المشكلة في بامباري وبريا وبوار وكاغا باندورو، ونُشرت مؤقتا نصف وحدة للشرطة المشكلة في بانغاسو.

جيم - الموظفون المدنيون

٦٤ - حتى ١٠ شباط/فبراير، كانت البعثة قد نشرت ١ ٣٩٠ من الموظفين المدنيين، وهو ما يمثل ٨٠ في المائة مما يبلغ مجموعه ١ ٧٤٧ وظيفة من الوظائف المأذون بها (٦٤٢ موظفاً دولياً،

و ٥١٨ موظفاً وطنياً، و ٢٣١ فردا من متطوعي الأمم المتحدة). وشكلت النساء نسبة ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، شغلت نسبة ٢٣ في المائة منهن وظائف من الرتبة ف-٥ أو ما فوقها. ولا يزال توظيف واستبقاء الموظفات، بمن فيهن متطوعات الأمم المتحدة، مسألة ذات أولوية.

دال - اتفاق مركز القوات

٦٥ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة، بقيادة وزارة الشؤون الخارجية، عقد اجتماعات بشأن اتفاق مركز القوات. وتم خلال المحادثات تسوية بعض المسائل المعلقة، بما فيها مسألة المعدل الضريبي على الوقود في عام ٢٠١٨ وتوقيع استمارات الإعفاء الجمركي، التي قُدمت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لتغطية إمدادات البعثة من وقود الديزل ووقود الطائرات النفاثة من طراز A1. غير أن الحكومة لم تسدد للبعثة بعد ما يقرب من ٩ ملايين دولار في شكل ضرائب مفروضة على الوقود سبق وأن دفعتها البعثة. وتتواصل المناقشات بشأن حكمين صادرين بحق أحد الموردين المحليين للوقود لعدم تحصيل الضرائب على بيع الوقود إلى الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الحكومة على إمكانية ان تستأنف البعثة استيراد السكر، بعد أن زادت إحدى الشركات المحلية سعره بنسبة ٢٨ في المائة في ١٧ تموز/يوليه، في الوقت الذي كانت فيه أسعار السكر العالمية قد انخفضت بنسبة ٣٣ في المائة. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، احتجزت السلطات الوطنية سبع شاحنات تابعة للبعثة تنقل حاويات جاهزة إلى بانغي ولكنها أطلقت سراحها لاحقا.

هاء - الجهود الرامية إلى تحسين الأداء

٦٦ - واصلت البعثة بذل الجهود لتحسين الأداء على صعيد جميع العناصر باعتماد نهج شامل وإنشاء أفرقة متعددة التخصصات للتركيز على مناطق جغرافية محددة. وتضم أفرقة التنسيق التنفيذية المؤقتة المذكورة أفرادا نظاميين وموظفين مدنيين، وعند الاقتضاء، جهات شريكة للأمم المتحدة. وما تزال البعثة تعمل على تحسين القدرة العامة على تنسيق العمليات وتبادل المعلومات وكفالة التطبيق الأمثل لمجموعة متزايدة من نظم جمع المعلومات.

٦٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أمر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بإجراء تحقيق مستقل خاص في الهجمات التي وقعت ضد المدنيين في مقاطعات الجنوب الشرقي في الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧ وفي استجابة البعثة لتلك الحوادث. وقدم التقرير توصيات لتحسين جهود البعثة في حماية المدنيين والتحاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لتعزيز حالة الاستعداد للعمليات.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت مزاعم سوء السلوك الجسيم تراجعها، ولا سيما المتعلق منها بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث تم تسجيل ادعاءين جديدين بارتكاب ذلك النوع من سوء السلوك من قبل قوات البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بأربعة ادعاءات سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويُنتظر أن يحقق كل من البلد المعني المساهم بقوات والأمم المتحدة في هذين الادعاءين الأخيرين.

٦٩ - وتتخذ البعثة كل التدابير اللازمة لضمان امتثالها التام لسياستي المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً. وقد نفذت البعثة أيضا سياسات صارمة بشأن عدم الدخول في علاقات حميمة وأجرت أنشطة تدريب متكررة ومحددة الهدف لأفراد الأمم المتحدة، واضطلعت بأنشطة توعية مخصصة لسكان البلد المضيف، وسيرت الدوريات المشتركة، ونظمت الزيارات لتقييم المخاطر.

٧٠ - وبالتنسيق مع الأعضاء المكلفين بالشؤون الإنسانية في فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أقامت البعثة شراكات قوية مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتلقي الشكاوى والادعاءات. وتولت البعثة تدريب وتجهيز ما يزيد عن ٢٠٠ رجل وامرأة حددتهم السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية للعمل بصفتهم منسقين للشبكة في ستة مواقع شديدة الخطورة. وتتوفر الإمكانية للمنسقين والسكان المحليين لاستخدام خط الاتصال الهاتفي المباشر والمجاني الجديد للإبلاغ عن أي سوء سلوك خطير يصدر عن أفراد الأمم المتحدة. ووفق بروتوكولات مساعدة الضحايا الموضوعة بالاشتراك مع مقدمي الخدمات، ومنهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أحالت البعثة ثلاث ضحايا لتلقي لمساعدة المناسبة.

عاشرا - الملاحظات

٧١ - منذ صدور تقريري السابق، ما زال البلد يواجه مستويات غير مقبولة من العنف في ظل وضع إنساني مقلق للغاية. فقد شردت الصدامات عددا قياسيا من المدنيين إلى داخل البلد وخارجه معاً، لتُسجل بذلك أعداد إجمالية تتجاوز الأرقام التي سُجلت عندما كانت الأزمة في ذروتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان آخذة في الازدياد من جديد. وفي ظل غياب سلطة الدولة الفعلية في معظم أنحاء البلد وارتفاع مستوى التجزؤ، تواصل الجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي الاعتداء على المجتمعات المحلية، وتتنافس في السيطرة على الأراضي والموارد، وتعرقل إيصال المعونة إلى المحتاجين، وتمنع العوامل المحركة للاقتصاد، مثل تنقل الماشية الموسمي، من إفادة جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه الاتجاهات تنشئ وضعاً لا يحتمل، وهو ما يقترن بإمكانية زيادة زعزعة استقرار البلد والحد من المكاسب التي تحققت منذ نهاية المرحلة الانتقالية.

٧٢ - وقد أتاحت لي الزيارة التي اضطلعت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الفرصة لمشاهدة كيف تمكن البلد، رغم العنف المستمر والمعاناة البشرية التي لا تطاق، من تحقيق تقدم في السنوات الأخيرة، خاصة في بانغي. ولقد تشجعت بشكل خاص بصمود الشعب، وتعطشه للسلام والتنمية. ووقفت أيضاً على الانقسامات العميقة التي تهدد بتقسيم مجتمع مستقطب بالفعل على المستويين الإثني والديني. وأكدت لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أنه لا يمكن إيجاد حل للأزمة إلا من خلال الحوار والمصالحة فيما بينهم. ومع دعوتي سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تولي المسؤولية الكاملة عن عملية السلام ومستقبل البلد، أعربت أيضا عن عزم الأمم المتحدة الثابت على الوقوف إلى جانب شعب البلد في سعيه لتحقيق السلام.

٧٣ - وفي زيارتي الأولى هذه إلى إحدى عمليات حفظ السلام، شهدت أيضاً الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في تحسين حياة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم التحديات العديدة، وفي سياق الخطاب السلبي، يضطلع أفراد البعثة بدور أساسي في حماية المدنيين. وقد ضحى عدد مرتفع وغير مقبول من حفظة السلام والعاملين في مجال المعونة بأرواحهم من أجل تحقيق السلام. وإنني أدين بأشد

العبارات هذه الهجمات الشنيعة التي شنت ضد الذين يعملون لمساعدة مواطني البلد، وأشجب بقوة الخطاب الشعبوي السام الذي يرمي إلى زيادة تعميق الانقسام بين الطوائف وعرقلة جهود السلام.

٧٤ - ورغم المؤشرات المقلقة بشأن فرص السلام، شهدت الأشهر القليلة الماضية خطوات هامة صوب إيجاد حل سياسي سلمي ينهي دورات العنف المتكررة. وأرحب بإطلاق فريق ميسري المبادرة الأفريقية المشاورات مع الجماعات المسلحة الرئيسية والمجتمع المدني وجهات أخرى. وإن جولة الاستماع الأولى تلك، التي قدمت لها الأمم المتحدة دعما كبيرا، تمثل خطوة إيجابية نحو الأمام في عملية السلام وقد تلتها الالتزامات الأولى من الجماعات المسلحة بنزع سلاحها بالكامل والعودة إلى الحياة المدنية. ورغم التحديات والخلافات العديدة، ترحب كل الجماعات المسلحة بفرصة الحوار السلمي. ويجب الاستفادة الآن وبسرعة من النوايا الحسنة التي كانت ثمرة هذا المسعى الأول من أجل تعميق المناقشات مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى وفيما بينهم بشأن طريقة معالجة المظالم المشروعة وتحديد الخطوات الملموسة اللازمة لإنهاء المواجهات المسلحة والعنف ضد المدنيين. وأشجع الفريق على العمل بطريقة متسقة وعلى المضي في إشراك جميع شرائح المجتمع في الحوار، بدعم مستمر من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأرحب بالتزام الرئيس تواديرا باغتنام هذا الزخم لترسيخ الملكية الوطنية لعملية السلام وتوسيع نطاقها في شراكة وثيقة مع الفريق. وستواصل منظومة الأمم المتحدة دعمها الكامل لمبادرة السلام هذه، بقيادة من الحكومة.

٧٥ - ومن أجل أن تكلل عملية السلام بالنجاح، يجب أن تكون مدفوعة بالرغبة في توفير الرفاه لشعب أفريقيا الوسطى بدلا من الاعتبارات الشخصية أو مشاعر الاستياء. فأهل جمهورية أفريقيا الوسطى يستحقون أن يشهدوا فوائد سريعة وملموسة فيما يتعلق بتحسين الأمن والحصول على الخدمات الاجتماعية وأداء مؤسسات الدولة التي تخدم أفراد هذا الشعب. ومع أنه يتعين إيجاد الوقت لإجراء عملية حوار هادفة تعالج الأسباب الجذرية العديدة للأزمة، فإنه من الضروري اتخاذ خطوات فورية للحد من العنف، وتعزيز المصالحة، وتحقيق نزع السلاح والإدماج. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يجب على الحكومة أن تكثف جهودها لكي تنفذ خريطة الطريق التي أعدتها لاستعادة سلطة الدولة، عبر سبل منها إيفاد حكام المقاطعات والمسؤولين الرئيسيين من الوزارات المعنية بالخدمات الاجتماعية، والمدعومين من قوات الأمن الداخلي، لريادة جهود السلام المحلية الأساسية، وأن تبدأ أنشطة الإنعاش الأساسية وتحد من الإجرام الذي يمثل الدافع الرئيسي للعنف. وبالإضافة إلى ذلك، يعد استمرار الدعم والمشاركة من المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أمرا حاسم الأهمية لضمان التنفيذ الناجح لأي اتفاق سياسي شامل للجميع في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، لا بد لنا من استخلاص الدروس من مساعي السلام المبذولة من قبل في البلد، والتي لم تُحترم أو تُنفذ في أحيان كثيرة لعدم تمسك الأطراف بالالتزام السياسي اللازم.

٧٦ - ولا تزال هناك عقبات صعبة بسبب تجزؤ الجماعات المسلحة واستمرار مشاركتها في العنف والسلوك الإجرامي، بما في ذلك استغلال موارد البلد. وتنخرط عدة جماعات مسلحة بشكل معتاد في أعمال العنف الطائفي، مما يؤدي إلى نشوب نزاعات بين الطوائف تتفاقم بفعل بعض وسائل الإعلام غير المعتدلة والقادة السياسيين الانتهازيين. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. إذ لا يقتصر الأمر على المخاطرة بإثارة العنف فحسب، بل يضر أيضا بمفهوم الهوية والمواطنة، وهما أمران يشكل وجود توافق في الآراء عليهما جزءا أساسيا من العملية السياسية حتى يتمكن البلد من التغلب على النزاع. وفي هذا السياق المعقد، من المهم اتباع نهج مرن إزاء عملية السلام، بما في ذلك عن طريق الجمع بين جهود الحوار الوطني وما يكمل ذلك من المبادرات المحلية لتسوية النزاعات، كما أوصيت في تقريري السابق.

٧٧ - ولن تكون أي عملية سلام ناجحة دون إشراك المجتمعات المحلية والتشاور معها والالتزام الكامل الذي لا يتزعزع لجميع الأطراف باحترام مبادئ العملية. وإنني أدعو الجماعات المسلحة إلى إظهار التزامها بالحوار السلمي من خلال وقف العنف والسلوك الإجرامي وتعبئة القوات، وإيقاف ما تقوم به من إكراه للمجتمعات التي تدعي حمايتها. وإنني أشجب بشدة خطاب الكراهية وجميع محاولات التحريض على العنف وعرقلة جهود السلام، وأرحب بتصميم مجلس الأمن على مساءلة أولئك الذين يعرقلون عملية السلام ويحرضون على العنف. وأشجع أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز جهودها الرامية إلى اعتقال واحتجاز ومحاكمة الأشخاص الذين يواصلون ارتكاب جرائم خطيرة ضد السكان وضد الجهات الدولية الفاعلة، وذلك بدعم من البعثة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل متحدا وأن يكون حازما مع أولئك الأفراد، وكذلك مع الجماعات والجهات الفاعلة الحكومية غير المتعاونة، التي لا تزال تعرقل التقدم وترفض السماح بتعافي سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وقيام الدولة ببسط سلطتها، وانتعاش البلد.

٧٨ - وإنني أشجع الحكومة على الاستفادة من إنجازاتها الهامة، والاستفادة من الروح الإيجابية التي ولدتها جولة المشاورات الأولية التي أجراها فريق ميسري المبادرة الأفريقية من أجل تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية. وإنني أدعو سلطات أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة السياسيين إلى إظهار الحنكة السياسية والتغلب على الانقسامات عن طريق دعم جهود السلام والمصالحة الوطنية من أجل تحسين حالة أبناء البلد ككل. وفي هذا الصدد، أرحب بنشر إدارة الدولة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، وأدعو الإدارة المحلية الجديدة إلى أن تكون صوتا للسلام والمصالحة. وأرحب بأول نجاح للمشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأشجع الجماعات المسلحة على الانضمام إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل ضمان سرعة نزع السلاح وإنشاء قوات أمنية وطنية أكثر شمولا للجميع.

٧٩ - وتعتمد استدامة عملية السلام ومستقبل دولة أفريقيا الوسطى على قدرة الحكومة على القيام، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمنطقة والمجتمع الدولي، بإنشاء مؤسسات حكومية عاملة وخاضعة للمساءلة، تحقق نتائج من أجل شعب البلد. وأشعر بالارتياح لرؤية الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بناء الإدارة المحلية، التي تمثل خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار ومسارا واضحا نحو الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تقوم السلطات المحلية بإعادة بناء الثقة في الدولة لحماية مواطنيها وخدمتهم في جميع أنحاء البلد، ومعالجة المظالم المتصلة بالتهميش. ويتيح ذلك فرصة للدولة لتحقيق فوائد ملموسة وأمل للسكان من خلال الوفاء بالتزاماتها الواردة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار المساءلة المتبادلة بشأن نشر الخدمات الاجتماعية وقوات الأمن والقضاء في جميع أنحاء البلد. ويحدوني الأمل في أن يكون لوجود الدولة بصورة متزايدة وخاضعة للمساءلة آثار إيجابية على المصالحة الوطنية وأن يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون خارج بانغي.

٨٠ - ورغم أنني أشعر بالجزع إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، فإنني أثني على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لما أحرزته من تقدم ملحوظ في جهودها الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب، كما يتضح من استئناف جلسات محكمتي الاستئناف في بوار وبانغي، وإدانة عناصر تنتمي إلى عدد من الجماعات المسلحة. ومن أجل إنهاء الإفلات من العقاب، من الضروري مواصلة بناء قدرات الجهاز القضائي ونظام السجون، وإنشاء هيئات وطنية رئيسية لحقوق الإنسان تكمل عمل المحكمة الجنائية

الخاصة. وأحث الحكومة والجمعية الوطنية على الإسراع باعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الخاصة، التي لن تتمكن المحكمة بدونها من بدء تحقيقاتها. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها وتمويلها للمحكمة في هذه المرحلة الحاسمة.

٨١ - ويجب أن تقوم الحكومة بإعمال الدعوة إلى العدالة التي انبثقت عن منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في عام ٢٠١٥، وذلك في إطار استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية كجزء من عملية السلام الأوسع نطاقا في إطار المبادرة الأفريقية، بالاستناد إلى تكامل التدابير القضائية وغير القضائية. وإنني أثني على إنشاء اللجنة التوجيهية المكلفة بتحديد آليات البحث عن الحقيقة وفحص التشريعات، وأدعو إلى المشاركة الكاملة لجميع أصوات سكان أفريقيا الوسطى في هذه العملية. وأشجع أيضا فريق ميسري المبادرة الأفريقية على أن يستند على نحو مفيد إلى عمله الجاري بشأن العدالة الانتقالية ويدمجه في المفاوضات بين الأطراف في الوقت المناسب.

٨٢ - ومما يشجعني أن هناك تعاوناً إيجابيا جارياً بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين، بما في ذلك البعثة وبعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي، في التحضير لعمليات إعادة الانتشار المستدام للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي تدربها بعثة التدريب العسكري، فضلا عن إعادة تسليحها من خلال عمليات النقل المشروعة للأسلحة والذخائر. وأشيد بصفة خاصة بالجهود الرامية إلى تنسيق عملية إعادة الانتشار هذه مع قوات الشرطة والدرك ضمن الإطار الأوسع نطاقا لبسط سلطة الدولة ووضع إطار لإصلاح قطاع الأمن، وأُشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على البدء فورا في تدريب ٥٠٠ فرد جديد من أفراد الشرطة والدرك الذين يتم تجنيدهم كجزء من جهودها لبناء ونشر قوات أمن داخلية محترفة في جميع أنحاء البلد.

٨٣ - وأشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا على القيام، بدعم من البعثة، بمواصلة التنسيق الوثيق لجميع المساعدة المقدمة لقوات الدفاع والأمن التابعة لها، وذلك مع بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لضمان اتباع نهج موحد من أجل إعادة تفعيل هذه القوات، وفي امتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيتعين على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تتحمل تدريجيا المسؤولية عن استدامة قوات الأمن الوطنية التي تتسم بالمهنية وتكون ممثلة للتنوع في البلد. وأعتزم تقديم توصيات في هذا الصدد إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

٨٤ - ولا يمكن أن يُنظر إلى الجهود الرامية لإيجاد سلام دائم وجعل أفريقيا الوسطى تؤدي وظائفها كدولة بمعزل عن الظروف الصعبة التي تعاني منها غالبية سكان البلد في حياتهم اليومية. وقد شعرت بانزعاج عميق لما شهدته من هذه الحالة الإنسانية المقلقة للغاية أثناء زيارتي، مما يؤثر سلبا على جميع جهود السلام والإنعاش. ويعرقل نقص التمويل وتدهور الوضع الأمني إيصال المعونة، مما يجعل العديد من الناس محرومين من المساعدة. وقد أدى العنف المتكرر في أجزاء كثيرة من البلد إلى الوصول إلى رقم قياسي غير مقبول من المشردين في العام الماضي. وبالمثل، أشعر بالجزع إزاء استمرار الهجمات ضد عمال وقوافل المعونة. ومن أجل ضمان حصول المحتاجين على مساعدة كافية، لا أستطيع أن أشدد بما فيه الكفاية على ضرورة توقف الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني فورا ومساءلة مرتكبيها. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الجهود والتمويل لتفادي وقوع كارثة إنسانية.

٨٥ - وتسهم الحالة الاقتصادية للبلد مباشرة في عدم الاستقرار. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تقترن عملية السلام والمصالحة الوطنية بجهود ترمي إلى تشجيع الاستثمار في الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وسيكون النهوض بالانتعاش الاقتصادي أمرا حاسما لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة والحفاظ عليها والتغلب على الأزمة الإنسانية. ومما يشجعني أنه قد بلغني أن الرئيس تواديرا قد أعطى الأولوية للجهود الإنمائية في المقاطعات كجزء من الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإنني أشجع المجتمع الإنساني على النظر في بدء مشاريع للإنعاش إلى جانب الاستجابة لحالات الطوارئ في أماكن أخرى حيثما أمكن، ولا سيما حيثما تكون العودة التلقائية للمشردين مستمرة. ومن المهم بشكل حيوي أن تعمل الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية جنبا إلى جنب لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للسكان المشردين إلى ديارهم بأمان وكرامة.

٨٦ - وإنني أرحب بتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تركيز ولايتها على المهام الأساسية للسلم والأمن، اعترافا بالحاجة الملحة لمنع المزيد من التدهور في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتبين أحدث الاستجابات المتعددة الأبعاد للأزمات، مثلما حدث في بانغاسو وبريا وباواا، تجدد الجهود الرامية إلى مواءمة جميع الجهات الفاعلة بسرعة في إطار استراتيجية الحماية. وبصورة متزايدة، تعتمد البعثة على هذه الاستراتيجيات لوقف العنف وإحياء الحوار بين الطوائف في أعقاب الأزمات مباشرة، كما تقوم البعثة بإعطاء الأولوية لعودة المشردين وإعادة إطلاق النشاط الاجتماعي والاقتصادي بسرعة. وتُبذل جهود أيضا لجلب القوات الإضافية المأذون بها دون تأخير. وفي غضون ذلك، ستواصل البعثة الوصول إلى الدرجة الأمثل في أدائها وتحسين مساءلتها. وأرحب بالتقرير الداخلي للتحقيق الخاص في الحوادث التي وقعت في جنوب شرق البلد في الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، وسأكفل تنفيذ توصياته. غير أن قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها بنجاح تعتمد، في نهاية المطاف، على الجهود المبذولة للنهوض بالعملية السياسية، وتعزيز سلطة الدولة والحوكمة الشاملة للجميع، على أن يوضع في الاعتبار استراتيجية لخروج البعثة في نهاية المطاف. وعلى هذا النحو، فإنني أشعر بالارتياح إزاء الجهود التي تبذلها البعثة لدعم العملية السياسية من خلال المبادرة الأفريقية، بالاستناد إلى الإطار والحيز اللذين أنشأتهما البعثة لتركيز مشاركتها السياسية، ولا سيما على الصعيد المحلي حيث تتمتع البعثة بميزة نسبية.

٨٧ - وأرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة، ولا سيما تحسين استراتيجيتها للوقاية، لضمان التقيد التام بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويشكل الاتجاه التنازلي المستمر في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين دليلا مشجعا على أن هذه الجهود تؤتي ثمارها. وأشجع البعثة على مواصلة عملها لمنع هذه الأعمال الشنيعة وردعها ومحاسبة المسؤولين عنها، مع ضمان حصول الضحايا على الدعم الكامل من الأمم المتحدة.

٨٨ - إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في إنهاء دائرة العنف. وأدعو أيضا جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى إثبات توليهم لزمام الأمور وللدور القيادي في سد الفجوات وتسوية النزاعات. ويجب أن نعمل معا من أجل ضمان أن تؤدي عملية السلام إلى خفض النزاعات وإلى تحقيق تحسين ملموس في حياة جميع أبناء أفريقيا الوسطى.

٨٩ - وإنني ممتن لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على تفانيه وقيادته. وأعرب عن عميق تقديري لموظفي بعثة الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

لتفانيهم في العمل من أجل قضية السلام في بيئة مليئة بالتحديات العسيرة. كما أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، لدوره في المنطقة دون الإقليمية دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والشركاء الثنائيين والدوليين والمنظمات غير الحكومية لما تبذله هذه الجهات من جهود متواصلة للعمل مع الحكومة وجميع أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الوصول بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى السلام والاستقرار.


MINUSCA
February 2018
CHAD
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CONGO
CAMEROON
Sector WEST
Sector CENTER
Sector EAST
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Joint Task Force Bangui
Military Observer Position
National Capital
Préfecture Capital
Town, Village
Major Airport
International Boundary
Undetermined Boundary*
Préfecture Boundary
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Map No. 4522 Rev. 11 UNITED NATIONS
February 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)